أحمد رحال.. ضابط سوري منشق مهدد بالقتل و"أبو عمشة" المحرك

alhurra.com/syria/2021/05/24/أحمد-رحال-ضابط-سوري-منشق-مهدد-بالقتل-وأبو-عمشة-المحرك

قبل ثلاثة أيام وبينما كان العميد السوري المنشق عن نظام الأسد، أحمد رحال يتصفح مواقع التواصل الاجتماعي تفاجأ بحكم "قضائي" ضده بالسجن لثلاث سنوات، وأذاعه في تسجيل مصور مجموعة من "الضباط" التابعين لفصيل عسكري ينشط في منطقة عفرين بريف حلب، ويسمى بـ"فرقة السلطان سليمان شاه".

جاء في التسجيل الذي نشر بصيغة بيان أن الحكم الصادر بحق رحال يأتي بسبب "ظهوره على القنوات المعادية للثورة السورية، والإساءة والتحقير لمؤسسة الجيش الوطني السوري بشكل عام، وفرقة السلطان سليمان بشكل خاص ومستمر".

ويعتبر رحال من أبرز الضباط الذين انشقوا عن جيش نظام الأسد مبكرا، وكان قد انخرط في العمل العسكري بعد ذلك، ثم ما لبث أن تحول إلى العمل الإعلامي، نتيجة "تهميش دور الضباط المنشقين" واستبعاد معظمهم عن العمل العسكري المباشر، ليصبح أحد أبرز المحللين العسكريين السوريين على الشاشات العربية والسورية بشكل خاص.

وكانت السلطات التركية قد اعتقلت الضابط السوري المنشق لأكثر من 70 يوما منذ بضعة أشهر، بتهم أوضحها العميد في حديثه مع موقع "الحرة" أنها تتعلق بـ"العمالة للإمارات والسعودية، وتشكيل جيش موازي".

وعلى الرغم من الإفراج عنه بعد مدة الاعتقال المذكورة، إلا أن ملف رحال ما يزال حتى الآن يجوب المحاكم التركية، دون رسوه على أرضية واضحة.

ويقول لـ"الحرة": "سحبت السلطات التركية بطاقة الإقامة التي أحملها. والآن أذهب بين الفترة والأخرى إلى دوائر الهجرة للتوقيع على ورق تثبت أنني موجود داخل الأراضي التركية ولم أغادرها".

الضابط المنشق عن نظام الأسد أحمد رحال

"تهم كيدية"

خلال السنوات الثلاث الماضية عُرف عن العميد المنشق رحال انتقاده اللاذع للانتهاكات التي ترتكبها الفصائل السورية المدعومة من تركيا في الشمال السوري، وبالأخص "فرقة السلطان سليمان شاه"، والتي يقودها المدعو محمد الجاسم الملقب بـ"القائد أبو عمشة".

المسار الذي سلكه رحال لم يسلكه كثيرا من أقرانه الضباط المنشقين، نظرا لحساسية الحديث بهكذا نقاش، وخاصة من جانب أولئك الموجودين في الشمال السوري أو حتى داخل الأراضي التركية.

وبذلك أصبح رحال على سبيل المثال لا الحصر الضابط الوحيد الذي ناهض انتهاكات فصائل شمال سوريا على العلن. وتصاعدت هذه المناهضة مؤخرا بعد توجهه لانتقاد ذهاب مقاتلين سوريين من فصائل "الجيش الوطني" للقتال على جبهات خارج الحدود، في أذربيجان وليبيا، ومن بين هذه الفصائل "فرقة أبو عمشة".

يقول رحال إن الأسباب التي دفعت السلطات التركية لاعتقاله مؤخرا ترتبط بتهم "كيدية" تقف ورائها شخصيات عسكرية من شمال سوريا. ويضيف الضابط لموقع "الحرة": "هذا الأمر أخبرتني عليه السلطات التركية في أثناء فترة اعتقالي، بعد عدم ثبوت أي من التهم الموجهة لي".

وعلى الرغم من الإفراج عن الضابط المنشق وإغلاق جزء من قضيته في تركيا، إلا أن الأمر لم يغلق من جانب الفصائل التي تدعمها الأخيرة في مناطق ريف حلب الشمالي، لتواصل ممارساتها ضده، ووصلت في آخر مراحلها خلال الأسابيع الماضية بتهديده بالقتل وإصدار أحكام قضائية "غير قانونية" بحقه.

"أبو عمشة المحرّك"

تنتشر في الشمال السوري المتاخم للحدود مع تركيا عدة تشكيلات عسكرية تتحد ضمن ما يسمى بـ"الجيش الوطني السوري"، وهو تحالف يتلقى دعما عسكريا ولوجستيا من تركيا، منذ انطلاقة عملية "درع الفرات" ضد تنظيم "داعش" في عام 2016.

وتحظى هذه الفصائل بنفوذ ملحوظ داخل المناطق التي تسيطر عليها، وتتهم بانتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان، وأخرى مثل السرقات ومصادرة أملاك المدنيين، وخاصة في منطقة عفرين، التي تقطن فيها الأغلبية الكردية منذ سنوات. وهو أمر تنفيه الأولى بين الفترة والأخرى.

ومن بين هذه الفصائل "فرقة السلطان سليمان شاه"، والتي يتركز نفوذها في ناحية الشيخ حديد بريف مدينة عفرين. ويقودها "القيادي محمد الجاسم أبو عمشة"، وهو اسم لطالما تردد كثيرا في الأشهر الماضية، وخاصة في ظل التقارير التي كشفت عن عمليات نقل لمقاتلين سوريين إلى ليبيا وأذربيجان.

يعتبر "أبو عمشة" المحرّك الرئيسي للحكم القضائي "الكيدي" الذي صدر بحق العميد المنشق رحال، ويشير الأخير إلى أن هذا الإجراء ليس قانونيا ولا شرعيا، لأنه صدر عن فصيل لا يملك أي محكمة أو أي سلطة فعلية خارج حدود مناطق سيطرته.

ويؤكد رحال أن التهم الوحيدة الموجهة ضده هي الخروج إعلاميا على "القنوات المعادية والمغرضة وعلى أنه شخص مأجور"، بالإضافة إلى مهاجمة الفصائل المقاتلة في شمال سوريا وكشف انتهاكاتها.

وزاد رحال: "نحن وسط عصابة ومافيا. كل فصيل في شمال سوريا له محكمة وكل فصيل له شبيحة ويقدم على تنفيذ ما يخطر بباله".

ويضيف الضابط الذي يقيم في إسطنبول: "في مقابلة سابقة مع أحد أعضاء الجيش الوطني أخبرني أن وزير الدفاع في "الحكومة السورية المؤقتة" غير قادر على إزاحة أبو عمشة من منصبه".

واعتبر رحال أن الحكم الصادر بحقه لا يستند لأي قانون، بل استند على "قانون نظام الأسد. الغريب في الأمر أن الحكم يشابه حكم بشار الأسد. أبو عمشة والأسد في خندق واحد، والتهمة واحدة هي الخيانة والعمالة".

"تهديدات بالقتل"

في الأيام الثلاثة الماضية لم يهدأ الحساب الخاص للعميد رحال عبر تطبيق "واتساب" من رسائل التهديد بالقتل، والتي تأتي من أرقام لعناصر من "فرقة السلطان سليماه شاه"، وفق ما تحدث لموقع "الحرة".

ويوضح ذلك بالقول: "تلقيت تهديدات بالقتل من قبل فصيل السلطان سليماه شاه. سلطوا علي عشرات الأرقام عبر تطبيق واتساب. في إحدى الرسائل قال لي أبو عمشة لدي 40 شخص يخدمون حذائي، ومستعدون لقتلك أمام منزلك".

وحتى الآن لم يصدر أي تعليق رسمي من جانب "الجيش الوطني السوري" بشأن التهديدات التي تلقاها رحال، كما لم يصدر أي تعليق من جانب "الحكومة السورية المؤقتة" التي يحسب عليها "الجيش الوطني السوري".

وحاول موقع "الحرة" التواصل مع شخصيات عسكرية في "الجيش الوطني" للتعليق على ما سبق، إلا أنه لم يتلق ردا توضيحيا حتى إعداد هذا التقرير.

وبحسب رحال: "منذ ساعة خروجي من سجون السلطات التركية لم يتواصل معي أي مسؤول في الائتلاف الوطني السوري أو الحكومة المؤقتة. اتصلوا بي بطريقة غير مباشرة لكنها كانت غير لائقة وبصيغة الأمر للحضور إلى مبنى الائتلاف للقاء رئيسه نصر الحريري".

من هو "أبو عمشة"؟

القيادي في "الجيش السوري الوطني" محمد الجاسم أو الملقب بـ"أبو عمشة" من مواليد 1987، وينحدر من قرية جوصة في ريف مدينة حماة السورية.

برز اسمه مع إطلاق الجيش التركي عملية "غصن الزيتون"، في مطلع عام 2018 والتي سيطر بموجبها على منطقة عفرين بريف حلب بالكامل، من يد قوات "وحدات حماية الشعب" الكردية.

في العامين الماضيين أثار "أبو عمشة" ردود فعل غاضبة داخل أوساط المعارضين السوريين، بعد اتهامات وجهت له بانتهاكات ضد عدة عائلات في مدينة عفرين، وأخرى تتعلق بسيطرة فصيله على أملاك المدنيين من أراض ومنازل.

وزاد على ذلك التسجيلات المصورة التي تخرج له بين الفترة والأخرى، وتنشر على مواقع التواصل الاجتماعي. ووثقت تلك التسجيلات السلطة الكبيرة التي وصل إليها في منطقة عفرين، وبالأخص في ولاية الشيخ حديد.

ومع توسع نفوذه في المنطقة بدأ "محمد الجاسم" بالظهور لعدة مرات بسيارات مصفحة، ومرافقة مسلحة، وهوية مختلفة، ومؤخرا محاطا بحرس شخصي مدرّب على المهام الخاصة.

وبحسب مراكز حقوقية سورية، بينها "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" يعتبر "أبو عمشة" من أبرز القادة في ريف حلب الشمالي المسؤولين بشكل مباشر عن تجنيد مئات المقاتلين السوريين، للقتال في جبهات خارج الحدود، كليبيا وأذربيجان.

خلفية "الحكم القضائي"

إلى القضاء في مناطق سيطرة فصائل المعارضة بريف حلب الشمالي الخاضع للإدارة التركية فإنه يأخذ شكلا مختلفا، بسبب الظروف الاستثنائية التي فرضت على المشهد العسكري والسياسي للمنطقة كاملة، ورغم ذلك هناك أجهزة قضائية ومحاكم، وتتبع لـ"الحكومة السورية المؤقتة".

ولا تخلو مناطق ريف حلب الشمالي من حل بعض القضايا أو المشاكل بين الأهالي أنفسهم دون الرجوع إلى المحاكم، وهو ما ظهر جليا في الصراعات بين الفصائل العسكرية، الذي ينتهي معظمه باجتماع يضم وجهاء المنطقة وقادة الفصائل، والاتفاق على "صيغ صلح".

وفيما يتعلق بالحكم الصادر بحق العميد المنشق أحمد رحال يقول رئيس "تجمع المحامين السوريين الأحرار"، المحامي غزوان قرنفل إن القضاء في ريف حلب الشمالي ينقسم إلى مدني وعسكري.

ويضيف في تصريحات لموقع "الحرة": "العميد رحال لم يحاكم أمام محكمة عسكرية. القرار الذي صدر ونشر عبر وسائل التواصل هو قرار صادر عن فصيل عسكري، والسؤال هنا هل يملك الفصيل العسكري سلطة محاكمة الناس وإصدار الأحكام؟".

ويشير قرنفل إلى أن الفصيل العسكري يجب أن يقدم شكوى وادعاء إلى النيابة العسكرية فقط ضد شخص من الناس، ومن ثم توكل للأخيرة إصدار حكم قضائي ضده.

ويعتقد المحامي السوري المقيم في مرسين التركية أن "القرار لم يصدر عن المحكمة العسكرية، بل عن الفصيل وهو عبارة عن حديث فارغ وليس له قيمة قانونية. هو إجراء يؤكد حالة التخبط التي تعيشها المناطق والاستزلام والعصاباتية".

وفي سياق حديثه طرح قرنفل عدة تساؤلات حول الاتهامات الكيدية الموجهة لرحال بالقول: "ما هي الجريمة التي لم تتضح؟ وهن نفسية الثورة!. منذ متى أن يدعي المرتزقة أن فلان أوهن عزيمة الثورة. هل نقلّد نظام الأسد؟ هل ظهور شخص على الإعلام وتعرية سلوك الميليشيات ووصفها بالمرتزقة فعل يستدعي الاعتقال؟".